

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

محاضرات في مقياس المقاولاتية

موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر اكايمي تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل

د/ بولعشب حكيمة

السنة الجامعية / 2025-2026

المحاضرة الأولى: مدخل نظري ومفاهيمي حول المقاولاتية

أولا / مفهوم المقاولاتية:

مفهوم الريادة (المقاولاتية): Entrepreneurship ظهر مصطلح الريادة في الأدبيات المتعلقة بالعلوم الاقتصادية في المقام الأول في كتابات (Cantillon Richard) وهو مصرفي إيرلندي عاش في فرنسا، حيث يعتبر أول من أعطى البعد الاقتصادي لهذا المفهوم، و أشار إلى أهمية الريادي في التنمية الاقتصادية، حيث ميز Cantillon بين ملاك الأراضي، الرياديين، و العمال داخل النظام الاقتصادي، و رأى أهمية الدور الذي يؤديه الريادي في المجتمع، و عبر عنه بنوع من الشخصية على استعداد لتأسيس مشروع جديد أو مؤسسة، وتقبل المسؤولية الكاملة عن النتائج غير المؤكدة .

ولقد اشتقت كلمة المقاولاتية (باللغة الإنجليزية) Entrepreneurship من الكلمة باللغة الفرنسية Entreprenre وهي تعني المتعهد أو من يأخذ الشيء على عاتقه ويتولى إنهاؤه . ويتحمل الربح والخسارة . ويرى بعض الأكاديميين أن دراسة موضوع الريادة بدأت مع:

Frank Knight وSchumpeter Joseph اللذين عرفا الريادة بأنها " عملية ابتكار و تطوير طرق و أساليب جديدة لاستغلال الفرص التجارية. يعرفها Kuratko et Hodgetts بأنها "عملية المغامرة بالبدء في عمل تجاري، و تنظيم الموارد اللازمة لذلك، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر و العوائد المترتبة عن هذا العمل التجاري." وحسب ساي المقاولاتية تشير بأنها "القدرة على انشاء وإدارة المنظمة من أجل توليد الأرباح أو زيادتها وبالتالي فهي تراعي بعدي النمو وتحقيق الربح."

وهناك 3 اتجاهات أساسية في تعريف المقاولاتية:

➤ الاتجاه الأول: المقاولاتية كظاهرة تنظيمية :

ويتزعمه "cartner" ويعتبر أن المقاولاتية هي عملية إنشاء مؤسسات جديدة. وحتى يتسنى لنا فهم الظاهرة المقاولاتية يتوجب علينا دراسة العملية التي تؤدي إلى ولادة وظهور هذ المؤسسات بمعنى آخر: مجموع النشاطات التي تسمح للفرد بإنشاء مؤسسة.

➤ الاتجاه الثاني: التعرف على الفرص واستغلالها (معلومة يتم استغلالها)

حسب هذا الاتجاه يعرف Venkatarman المقاولاتية بأنها العملية التي يتم من خلالها اكتشاف وتثمين واستغلال الفرص التي تسمح بخلق منتجات وخدمات مستقبلية .

➤ الاتجاه الثالث: الازدواجية بين الثنائية – الفرد والقيمة:

حسب هذا الاتجاه تتمحور المقاولاتية حول دراسة العلاقة التي تربط الفرد والقيمة التي أنشأها ويتزعمه bruyat بالنسبة إليه يتمثل الموضوع العلمي في مجال المقاولاتية في الثنائية الفرد وخلق القيمة وهو المبدأ الذي اقترحه morimo وهو ينطلق من اتجاهين :

أ- ينطلق من الفرد ويعتبر الشرط الأساسي في خلق القيمة وهو العامل الرئيسي في الثنائية فهو الذي يحدد طرق

الانتاج سعته وكل التفاصيل المتعلقة بالقيمة المقدمة وبالتالي المقاول هو ذلك الشخص او المجموعة في صدد خلق قيمة كإنشاء مؤسسة جديدة والذي بدوره لم يكن لهذه القيمة أن تقدم.

ب-أما المنظور الثاني فهو يعتبر أن خلق القيمة من خلال المؤسسة التي أنشأها الفرد تؤدي إلى جعل هذا الأخير مرتبطاً بالمشروع الذي أنشأ.

وعموما يمكن تعريف المقاولاتية بأنها:

- نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل استغلال موارد وحالات معينة، تحمل المخاطرة وقبول الفشل.
- أنه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيصه الوقت والعمل الضروري، مع تحمل الأخطار المالية والنفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي.
- المقاولاتية عبارة عن السيرورة التي تبدأ بفكرة وتنتهي بعرض منتج جديد ذو قيمة في السوق. وهي الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول لإنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد من أجل إنشاء ثروة من خلال الأخذ بالمبادرة وتحمل المخاطر والتعرف على فرص الأعمال ومتابعتها وتجسيدها على أرض الواقع. (يرتبط بإنشاء المؤسسة + روح المقاول- المقاول)
- وهي مجموع النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة من خلال اكتشاف تئمين واستغلال الفرص المتاحة في السوق وذلك بتوفير الوقت، العمل، رأس المال، ومختلف الموارد الأخرى. ويعد السلوك المقاولاتي نتيجة للروح المقاولاتية للمقاول، فعملية خلق مؤسسة يتطلب شخصاً أو أكثر لهم رد فعل إيجابي تجاه المخاطر، وتوجه نحو الفرص وكذلك قدرات على المبادرة وحل المشاكل.

نستخلص أن مفهوم المقاولاتية يتمحور حول المفاهيم التالية :

➤ **الابداع:** تقديم منتج جديد، تطبيق تقنية جديدة باستخدام تكنولوجيا حديثة، دخول

في أسواق جديدة، تطوير تنظيم جديد لغرض إنتاج أو تعزيز منتج ما

➤ **عملية إدارة الأعمال:** بمعنى استخدام الموارد لإنتاج سلع أو خدمات قصد تحقيق

الأرباح

➤ **تحمل المخاطر:** بمعنى أن نتائج المشروع غير معروفة بشكل كبير

ثانيا/ نشأة المقاولاتية: تشير الدراسات إلى أنه وإلى غاية القرن 18 كانت معظم الأنشطة الانتاجية تتمركز في المنازل وتتم بشكل يدوي دون الاعتماد على الآلة حيث تميزت هذه الفترة بسيطرة التجارة على الوحدات المصرفية والأنشطة الانتاجية، حيث كانت هذه السمة السائدة في النشاط الاقتصادي-. وبظهور بواذر الثورة الصناعية والنظام الرأسمالي ساهم هذا في تغيير الفكر المؤسساتي، تطورت حيث تطورت الوحدات الانتاجية وتحول مفهومها وتشكلها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة إلا أن الباحثين في تلك الفترة لم يولوا أهمية لمفهوم المقاول والمقاولاتية حيث ارتكز الاهتمام على المؤسسة دون مراعاة لأهمية الفرد المقاول. وفي هذا السياق فقد عرف النيوكلاسيك المؤسسة على أن وظيفتها تقوم على التنسيق بين عوامل الانتاج (رأس المال والعمل)، كما أن دور المقاول/المسير ينتهي عند إلتقاء ميكانيزم السوق وديناميكية العرض والطلب، وهو ما انتقده Contillon في أبحاثه ودراساته حول المقاول، ومع نهاية القرن 19 ونظرا لاشتداد المنافسة نتيجة الثورة الصناعية الثانية وما رافقها من ظهور أفكار جديدة في التسيير كالفصل بين المالك والإدارة المسيرة للمشاريع حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من عمل على الفصل بين الملكية والتسيير سنة 1870 لينتشر العمل بهذا المبدأ في 1920 ويشمل كل القطاعات في الدولة، ما ميزهاته المرحلة في مجال المقاولاتية هو الإهمال التام لأهمية هذا الأخير في انشاء المؤسسات-. إلا أنه وبعد منتصف الثمانينات وبظهور الأزمة الاقتصادية لم تعد المؤسسات الكبرى حلاً لأزمته المالية سوى تسريع عدد كبير من العمال وما نتج عنه من أزمة البطالة، وصعوبة التكيف مع المعطيات الجديدة للبيئة الاقتصادية والتكنولوجية، وقد مثل هذا الأمر نقطة تحول في نظرة الباحثين والجهات والحكومية لمكانة وأهمية المؤسسات الكبرى وإهمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي بدأت من هاته المرحلة ونضلت أهميتها كبديل يمكن اللجوء إليه للخروج من الأزمة التي هزت الاقتصاد الوطني. ومن خلال ما تقدم يتضح جليا أن بتحديث عن المقاولاتية والمقاول لم يحط بالاهتمام والنضج إلا في فترة التسعينات:.

ثالثا/ خصائص المقاولاتية:

-هي عملية انشاء مؤسسة غير نمطية تتميز بالإبداع سواء من خلال تقديم منتج جديد أو طريقة جديدة في عرض منتج أو خدمة ما أو طريقة جديدة في التسويق والتوزيع.

-ارتفاع نسبة المخاطرة لأنها تقدم الجديد وما يرافقها من عوائد مرتفعة في حالة نفاذ المنتج أو الخدمة الجديدة في السوق

- تحقيق أرباح احتكارية ناتجة من حقوق الابتكار والتي تظهر في المنتج أو الخدمة المعروضة في السوق مقارنة بالمؤسسات النمطية التي تقدم منتجات وخدمات.

- الادراك الكامل للغرض الحاجات، الرغبات المشاكل، التحديات والاستخدام الأفضل للموارد نحو تطبيق الأفكار الجديدة في المشاريع التي يتم التخطيط لها بكفاءة عالية

-. هي المحور الإنتاجي للسلع والخدمات التي تعود للقرارات الفردية الهادفة للربح.

-هي مجموعة من المهارات الإدارية التي تركز على المبادرة الفردية بهدف الاستخدام الأفضل

للموارد المتاحة والتي تتميز بنوع من المخاطرة

- الاستخدام الأمثل للمواد المتاحة بهدف تطبيق الأفكار الجديدة في المنظمات والتي يتم التخطيط لها بكفاءة عالية

رابعاً/ المفاهيم ذات الصلة بالمقاولاتية

1-الثقافة المقاولاتية:

هي مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعة الأفراد، ومحاولة استغلالها وذلك بتطبيقها في الاستثمار في رؤوس الأموال بإيجاد أفكار مبتكرة، وهي تتضمن التصرفات، التحفيز، ردود أفعال المقاولين، بالإضافة إلى التخطيط، اتخاذ القرارات، التنظيم والرقابة، من مقوماتها: الأسرة، المؤسسات التعليمية، الدين، المحيط الاجتماعي، العادات والتقاليد، المهارات الفنية، المهارات التفاعلية المهارات الفكرية، المهارات الانسانية.

2-الروح المقاولاتية: هي رغبة واستعداد شخص ما في إدارة عمل ما يكون مدفوعا بالعديد من الدوافع. فروح المقاولاتية عند الشخص تخلق الثقة، والشجاعة لتحمل المخاطر، و التوجه نحو المستقبل، و عدم الاستسلام بسهولة. الاشخاص الذين يتمتعون بروح المقاولاتية لديهم الرغبة في الاستفادة من الفرص من خلال القيام بأنشطة تخلق الثروة والقيمة المضافة. يمكن وصف روح المقاولاتية ليس فقط من حيث الخصائص الشخصية ولكن أيضا من حيث عوامل أخرى فللأشخاص الذين لديهم روح المقاولاتية يملكون إرادة تجريب أشياء جديدة، أو القيام بأشياء بشكل مختلف، وهذا نظرا لوجود إمكانية للتغيير فهناك عوامل داخلية تتعلق بمجموع الصفات الشخصية و النفسية التي يتميز بها المقاول وتأثر عليه اختيار طريق المقاولاتية، و عوامل خارجية تتعلق بمحيط المقاول .

3- التعليم المقاولاتي:

هو تلك العملية التي تهدف إلى تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات اللازمة وإثارة دافعيتهم وتعزيزها، وذلك من أجل تحفيزهم وتشجيعهم على النجاح المقاولاتي وعرف Fayolle Alain التعليم المقاولاتي بأنه كل الأنشطة الرامية إلى تعزيز التعليم التفكير، السلوك والمهارات المقاولاتية وتغطي مجموعة من الجوانب كالأفكار، النمو والإبداع.

المحاضرة الثانية/ المقاربات النظرية حول المقاولاتية

1-المقاربة الوظيفية:

بالرغم من مختلف الدراسات حول المقاولاتية والمقاول، لم يصبح المقاول عنصرا محوريا في التطور الاقتصادي إلامع ظهور الابحاث التي قام بها أب المقاولاتية Schumpeter حيث يعتبر أول من تفتن لأهمية عامل التغيير، وذلك عن طريق الاستعمال المختلف للموارد والامكانيات المتاحة للمؤسسة، وضرورة إدخال تنظيمات جديدة، حيث تتمثل وظيفة المقاول في العمل على اكتشاف واستغلال الفرص الجديدة، حيث تتمثل وظيفة المقاول في " البحث عن التغيير والتصرف بما يوافقه و استغلاله كأنه فرصة . "فالمقاول حسب Schumpeterأولا وقبل كل شيء شخص مبدع يقوم باستخدام الموارد المتاحة بطريقة مختلفة، كما يعتمد على الاختراعات والتقنيات المبتكرة من أجل الوصول لتوليفات إنتاجية جديدة.

2-المقاربة السلوكية: لقد تم التركيز في هذا الاتجاه على المقاول في حد ذاته، وذلك بدراسة خصائصه باعتباره وسيلة يمكن من خلالها فهم النشاط المقاولاتي، وفي هذا الاطار ظهرت مجموعة من الدراسات قامت بدراسة المقاول انطلاقا من الخصائص النفسية والخصائص الشخصية، ونجد أعمال McClelland في بداية الستينات الذي بين أن الخاصية الأساسية التي تميز سلوك المقاول هي الحاجة إلى الإنجاز، بمعنى الحاجة للتفوق وتحقيق الهدف، فحسبه المقاول هو شخص تحكمه حاجة كبيرة للإنجاز، يبحث عن مواقف تسمح له برفع التحدي والتي من خلالها يقوم بتحمل المسؤولية في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجهه. كما هتمت بدراسة الخصائص الشخصية للمقاول مثل الوسط العائلي الذي ينتمي إليه، المستوى التعليمي الذي يتمتع به، الخبرة المهنية المكتسبة، السن.

3-المقاربة العملية التسييرية:

اهتم الاتجاه الاقتصادي بدور المقاول في الاقتصاد والمجتمع ككل، واهتم اتجاه خصائص الأفراد بشرح تصرفات المقاول وسلوكه، ولذلك جاء هذا الاتجاه كحتمية تنادي بضرورة تغيير مستوى التحليل في الأبحاث المنجزة في هذا المجال وذلك بوضع المقاول جانبا والتركيز عوض ذلك على دراسة ما الذي يحدث فعلا في المقاولاتية. وفي هذا الاطار ظهرت مجموعة من الدراسات ركز الباحثون من خلالها على دراسة العوامل والعمليات والمراحل والانشطة التي تسمح للمقاول بإنشاء مؤسسة .ويعتبر Gartner من رواد هذا الاتجاه، حيث اقترح على الباحثين الاهتمام بدراسة سير عملية إنشاء المؤسسة الجديدة، أي الاهتمام بما يفعله المقاولون فعال عوض الاهتمام بما هم عليه، وقدم نموذجا يصف فيه عملية إنشاء مؤسسة جديدة، هذا النموذج له أربعة أبعاد تتمثل في: المحيط، الفرد، سير العملية، المؤسسة.

المحاضرة الثالثة: التعليم المقاولاتي:

تؤكد الدراسات أن التعليم المقاولاتي يمثل ركيزة أساسية وذات أثر واضح في نجاح المشروعات الناشئة وتظهر هذ الدراسات من أصحاب المشاريع ذات التوجه بالمعرفة من خريجي المقاولاتية على أن دخلهم تزايد عن زملائهم الذين لم يدرسوا المقاولاتية بما يؤكد أن التعليم المقاولاتي يساهم في ظهورمقاولين يتسمون بالروح المقاولاتية ، وقد أدركت العديد من الدول ذلك فبدأت المقررات الدراسية والبرامج التعليمية في مجال المقاولاتية في الظهور بين المناهج الدراسية في العديد من الجامعات في العديد من دول العالم يجب أن تركز المناهج الدراسية على تشجيع الاستقلالية والمثابرة، الثقة بالنفس وغيرها من المهارات المقاولاتية الأخرى، كما أن الجامعة لها دور في بناءالمعرفة الخاصة بالمقاولاتية وتدريب المفاهيم العلمية التي تبنى عليها من خلال إدماج الجانب البيداغوجي في مؤسسات التعليم.

-**أولا تعريف التعليم المقاولاتي:** إن التعليم المقاولاتي هو مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على إعلام و تدريب وتعليم أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي المقاولاتي وتأسيس أو تطوير المشاريع الصغيرة.

ثانيا/**أهمية التعليم المقاولاتي:** إن برامج التعليم المقاولاتي تقوم بتنمية القدرة على توفير وظيفة للذات وللغير من خلال إقامة مشروعات ريادية جديدة تقوم بإنتاج سلع/خدمات جديدة، لذلك ونظرا لأن المقاولاتية تسعى لبناء نظام اقتصادي يتسم بالإبداع والابتكار، فقد يكون من الهام للغاية أن يتم تفعيلها تحت مظلة مؤسسات التعليم العالي ليتمكنوا من استحداث الأفكار الريادية وتبني هذ الأفكار من خلال مؤسسات التعليم المقاولاتي لتصبح مشاريع رائدة منتجة ولبيان مدى مساهمة ترسيخ التعليم المقاولاتي في العديد من جوانب الحياة المهنية والاجتماعية والشخصية نشير إلى ما يلي:

_تعلم المقاولاتية خطوة أساسية نحو غرس روح المبادرة وزيادة فرص نجاح الأعمال وصناعة قادة المستقبل لتحمل أعباء النمو الاقتصادي الوطني المتواكب مع التوجهات العالمية - . اليونسكو -

_تعلم المقاولاتية يزيد من القدرات المتميزة لخلق الثروة من خلال الاستق ارر على الفرص ذات العلاقة بالتوجه بالمعرفة على المستوى العالمي، بما يحقق مساهمة هامة في بناء مجتمع المعرفة.

_تعلم المقاولاتية ينتج مقاولين في الإبداع والابتكار بما يمكن من التحول نحو إحداث طفرة في بناء الاقتصاد المعرفي من خلال الأفكار المتجددة ذات العلاقة بتنمية مجتمع المعرفة. _تعلم المقاولاتية يساهم في زيادة الأصول المعرفية وتعظيم ثروة الأفراد بما يزيد من الثروة والتراكم الرأسمالي في مجال المعرفة على مستوى الوطن، وبما لذلك من أثر في بناء مجتمع المعرفة

_تعلم المقاولاتية يكسب العاملين بالمؤسسات القائمة مهارات نادرة ومبتكرة تمكنهم من زيادة

معدل نمو المبيعات بنسبة تفوق قرنائهم بنسبة كبيرة

_ تعليم المقاولاتية يزيد من احتمال تطوير منتجات جديدة نظرا لأن المقاولين يصبحون أكثر إبداعا.

_ تعليم المقاولاتية يؤدي إلى زيادة احتمال امتلاك الخريجين لأفكار مشروعات أعمال تجارية ذات التكنولوجيا العالية والتي تخدم التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة والمساهمة في التغلب على مشكل البطالة

_ تعليم المقاولاتية يؤدي إلى تغيير هيكل تركيز الثروة في الأمم، بما يحقق الاستقار الاقتصادي والتحول من ارتكاز الاقتصاد على عدد محدود من أصحاب رؤوس الأموال نحو امتلاك أكبر عدد من الأفراد للثروة بما يحقق الاستقار وتحقيق التنوع في مجالات العمل.

_ تعليم المقاولاتية يخلق المزيد من الفرص المرتبطة بإحداث تقدم تكنولوجي يستند إلى المعرفة، وتؤكد حالة جامعة أريزونا على أن تعليم المقاولاتية في الجامعة قد زاد من القيمة المضافة للمجتمع، حيث ارتفعت أعداد المشروعات الخاصة التي أقامها الطلبة لخدمة مجتمعهم وساهمت في التغلب على مشكلة البطالة، وكان غالب هذه المشروعات يندرج ضمن المشروعات المعرفية بما ساهم في بناء

ثالثا/ متطلبات التعليم المقاولاتي: تتمثل أهم متطلبات التعلم المقاولاتي فيما يلي:

1- البنية التحتية من خلال توفير قاعات مناسبة ومجهزة بالطاولات والكراسي والأدوات اللازمة وأجهزة الحواسيب والأجهزة والمعدات المختلفة الأخرى مثل جهاز عرض الشرائح، البرمجيات التي توفر التطبيقات العلمية والتدريبية التي تسهل التعامل مع المحتوى المقاولاتي،

2- الموارد البشرية المؤهلة والمدرّبة والقادرة على استخدام وتطبيق استراتيجيات وأساليب تدريبية متقدمة في المقاولاتية واستخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل مناسب يخدم هذه العملية، نظرا لأن هذا التعلم يتطلب تغييرا جذريا في نمط التفكير لدى المتعلمين في جميع الدول العربية؛

3- البيئة الممكنة التي تدعم خطوات تنفيذ برامج التعلم المقاولاتي وخطته وأهدافه، وتستمد هذه البيئة تمكينها وتفوقها من خلال الوعي الكامل لأفراد المجتمع على جميع المستويات ابتداء من القادة التربويين والأكاديميين ومتخذي القرار إلى المواطن العادي، ومن هنا يتوفر التعاون والدعم الكامل من قبل الجميع لإنجاح مبادرة هذا التعلم في المجتمع؛

- الاستفادة من التجارب العالمية في هذا الخصوص والبناء عليها في الممارسة والتطبيق للسياقين التربوي والتعليمي في البيئة العربية؛

- الاستجابة للتحديات والضغوطات الكبيرة التي تفرضها طبيعة هذا العصر الذي نعيشه على هذا

النوع من التعلم والسلوك المقاوлатي، ومحاولة التكيف معها قدر الامكان

-رابعاً-عرض تجارب دولية في التعليم المقاولاتي:

أ-التجربة الامريكية: قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعدة أعمال لبث روح المقاوالاتية في الطالب أهمها:

-تقيم أسبوعاً للمقاوالاتية كل عام بهدف تحفيز الشباب عموماً والطالب خصوصاً على ممارسة العمل المقاولاتي

-تصميم مواقع تعليمية على الأنترنت تتيح التعرف على قدرات الطلبة والتفاعل مع الأساتذة المختصين

-كما تقدم الجامعة برامج تعليمية متكاملة في تخصص المقاوالاتية من خلال برامج علمية متنوعة، وتقوم الجامعات بتنظيم مسابقات لتشجيع روح المقاوالاتية بين الطلاب وتمنح جامعة ييل Yale الأمريكية جوائز تصل إلى 51 ألف دولار لأفضل خطة مشروع على مستوى الجامعة

ب-التجربة اليابانية: أجريت في اليابان عمليات إصلاح واسعة النطاق في النظام التعليمي عقد تحالفات من الجامعة ومع قطاعي الأعمال والإدارة. أعطت الجامعات الإستقلالية التامة دون أن تدخل من الحكومة من أجل تحسين التقنية وتطوير الموارد البشرية فيها ، وتقليص الفجوة بين مخرجات الجامعات العلمية و البحثية واحتياجات سوق العمل و ربط الجامعات بقطاع الأعمال لإقامة إمكانية إنشاء مؤسسات الأعمال المقاوالاتية.

د-نشأة المقاوالاتية بالجامعات الجزائرية: لقد تبنت الجزائر هذا المنهج بإنشاء دار المقاوالاتية في بعض الجامعات أولها جامعة قسنطينة سنة 2013، وتعتبر تجربة جامعة منتوري قسنطينة رائدة على المستوى الوطني بإنشاء دار المقاوالاتية تتكفل بتنشيط ملتقيات وندوات لفائدة الراغبين في إنشاء المؤسسات وكذا التكفل بتدريس مادة المقاوالاتية في كل أقسام الجامعة لتليها جامعات أخرى، ثم عممت على كافة جامعات الوطن .

المحاضرة الرابعة : مفهوم المقاول وخصائصه ومحدداته

أولاً/ مفهوم المقاول : هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة ،وبشكل مستقل- إذا كان لديه الموارد الكافية – على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع ،بالاعتماد على معلومة هامة ،من أجل تحقيق عوائد مالية، عن طريق المخاطرة، ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة، الثقة بالنفس، المعارف التسييرية والقدرة على الإبداع. وبهذا يقود التطور الإقتصادي للبلد.

و سنورد هنا بعض التعريفات التي تناولت مفهوم المقاول * .حسب كل من "Julien" و "Marcheney" المقاول هو الذي يتكفل بحمل مجموعة من الخصائص الأساسية :لديه ثقة كبيرة في نفسه، متحمس، يحل المشاكل ويحب التسيير، يصارع الروتين ويرفض العتبات وهو الذي يخلق معلومة هامة * .المقاول هو الذي يبتكر شيئاً بشكل كلي وشمولي .فالمقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة والخبرة، وبشكل مستقر إذا كان لديه الموارد الكافية على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع، بالاعتماد على معلومة هامة من اجل تحقيق عوائد مالية، عن طريق المخاطرة، وينصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة ، الثقة بالنفس، المعارف، التسيير، والقدرة على الإبداع و بهذا يقود التطور الاقتصادي للبلد.

-ثانياً/خصائص ومميزات المقاول:

يعتبر المقاول هو الشخصية المحورية في المؤسسات الصغيرة فهو المنشئ والمالك والمسير لها. إن الانتشار المؤسسات الصغيرة في بلد ما مرتبط بوجود فئة من المقاولين الناجحين القادرين على خلق هذ المؤسسات وتطويرها بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولعل ذلك يطرح مجموعة من الأسئلة لمعرفة من هو المقاول؟ وما هي مميزاته؟ دوره ؟ وهل الروح المقاولاتية فطرية أم مكتسبة للأفراد؟.

ولقد تم وضع بعض الصفات للمقاول حسب مختلف الاتجاهات والمقاربات الفكرية والنظرية التي اهتمت بدراسة المقاولاتية ويمكن عموماً إجمال هذ الصفات فيما يلي:

· الخصائص الشخصية:حسب P. Papin هناك تعدد وتنوع كبير في الصفات والجوانب الواجب توفرها لدى المقاول الناجح ولا يمكن تحديد مقدارها بدقة ولكن لابد من وجود حد أدنى لها لدى الشخص صاحب الفكرة ومنها:

* الطاقة والحركية: فإنشاء مؤسسة يتطلب بذل جهد معتبر والوقت الكافي والطاقة اللازمة لإنجاز العمل لساعات طويلة....الخ.

* القدرة على احتواء الوقت: ينبغي على صاحب الفكرة والمشروع القيام بتطوير مجموعة من الأنشطة في الحاضر مع التفكير في المستقبل وتحديد الرؤية على المدى المتوسط والطويل.

* القدرة على حل مختلف المشاكل والتعامل مع الفشل وتقبله: فالفشل بالنسبة إلى المقاول

الناجح دروس مستفادة وخبرات مكتسبة ومصدر لاستغلال فرص جديدة وبالتالي تحقيق نجاحات مستقبلية

*قياس المخاطرة: ينبغي أن يواجه المخاطر التي تعترضه في المستقبل وأن لا يعتمد على الحظ فالنجاح يأتي نتيجة لجهود طويلة وعمل دائم وتقييم مستمر للنشاط.

* التجديد والإبداع: لاستمرار المؤسسة يجب أن تتطور من ناحية منتجاتها وهياكلها ومخططها الاجتماعي، أي لا بد من الانفتاح على التجديد والتطوير وهذا يتطلب القدرة على التحليل والاستعداد للاستماع وتوفير الطاقة الآنية للاستجابة للتوجهات الجديدة التي ستكون مفاتيح تطوير المؤسسة.

*الثقة بالنفس: عندما يمتلك المقاول شعورا متفوقا وحساسا بالمشاكل المختلفة ويمتلك المبادرة والطاقة فذلك مؤشر لنجاح أعماله وقدرته على ترتيب المشاكل المختلفة وتصنيفها والتعامل معها بطريقة أدق من الآخرين. بالإضافة إلى خصائص أخرى مثل: الاندفاع للعمل، الالتزام، التفاؤل، الرغبة في الاستقلالية، والبديهة والقدرة على التعامل، روح المرح، والتعاون واللباقة...إلخ.

• الخصائص السلوكية: يمتلك المقاول نوعين من المهارات:

أ- المهارات التفاعلية: وتمثل مجموعة من المهارات من حيث بناء وتكوين علاقات إنسانية مع العاملين والإدارة، والسعي لخلق بيئة عمل تفاعلية

ب- المهارات التكاملية بين العاملين: يسعى المقاولون باستمرار إلى تنمية مهاراتهم حيث تصبح المؤسسة أو المشروع وكأنه خلية عمل متكاملة.

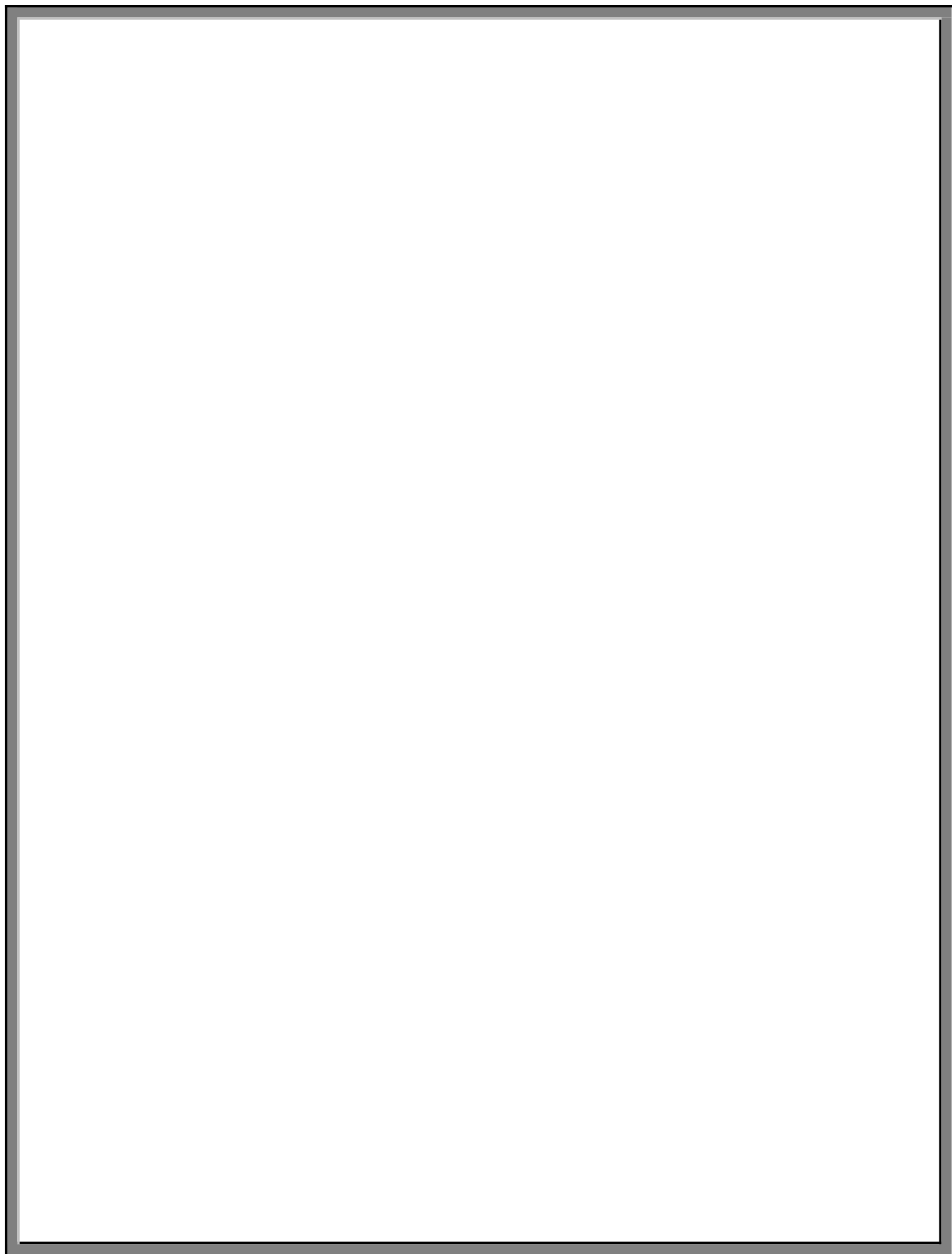
• الخصائص الإدارية: وهي تشمل مجموعة من المهارات:

أ- كالمهارات الإنسانية: وهي مهارات التعامل الإنسان...

ب- المهارات الفكرية: يتطلب إدارات المشروعات مجموعة من المهارات الفكرية وامتلاك المعارف والجوانب العلمية والتخطيطية

ج- المهارات التحليلية: وتهتم بتفسير العلاقات بين العوامل والمتغيرات المؤثرة حاليا ومستقبليا على أداء المشروع .

د- المهارات الفنية (التقنية): وتتمثل في المهارات الأدائية ومعرفة طبيعة العلاقات بين المراحل الإنتاجية والمهارات التصميمية للسلع ومعرفة كيفية وطرق الأداء وكيفية تحسينه.



ويمكن اجمال أهم خصائص رواد الأعمال فيما يلي

-الإرادة: رائد الأعمال لديه ارادة قوية لتحقيق ما يصبو اليه والإرادة هنا تعبر عن الرغبة الجامحة في النجاح في ظل هدف يعبر عن أحالم وليس أوهام .

-مبادر : يسعى رائد الأعمال للمبادرة في عالم الأعمال واقتناص الفرص، وينبغي أن يكون قادرا على الشروع في العمل والاستفادة من الفرص.

-الاستعداد لتحمل المخاطر: في أي عمل هناك عنصر مخاطرة ولا توجد ضمانه تامة بأن العمل ناجح دوما ولكن المخاطرة المحسوبة تساعد على تحقيق النجاح.

- . القدرة على التعلم من التجربة : رائد الأعمال يؤمن بأنه يمكن أن يرتكب الاخطاء، ولكنه يؤمن بدرجة أكبر بضرورة الا تكرر الاخطاء وبالتالي يجب امتالك القدرة على التعلم من التجربة

-الدافع الذاتي المستمر : الدافع الذاتي هو مفتاح النجاح، وهذا أمر ضروري للنجاح في كل مناحي الحياة، ومجرد البدء يتوالد الدافع لإكمال العمل

-الثقة بالنفس : الثقة لازمة لتحقيق النجاح في الحياة ، وينبغي للمرء أن يمتلك الثقة في النفس لأنها أساس دال على الشجاعة والحماس والقدرة على القيادة.

- التوجه الجاد نحو العمل : ليس هناك بديل عن العمل الجاد في الحياة، لأنك في إدارتك لأعمالك دوما تواجه مشكلات متعددة تستوجب العمل الجاد والدائم.

-القدرة على اتخاذ القرار : تكون القدرة على اتخاذ القرار المناسب والجريء في الوقت المناسب مطلب أساس في ظل بيئة معقدة متغيراتها كثيرة وتتحرك بسرعة بالغة، كما أن غياب القدرة على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب تهدر العديد من الفرص وتكبد الخسائر

- الطموح المستمر: الطموح الدائم والمستمر يمثل هدف لدى رائد الأعمال، والطموح يمثل القوة الدافعة لبناء المشروع الريادي.

-الحدثة والجدة في الافكار :عادة ما ينشغل رائد الأعمال بفكرة مستحدثة وهي تمثل له هدف

مدعوم بالعديد من الأفكار الجديدة والقوية والمحددة التي ليس لها مثل في السوق

- .الإصرار والتصميم : يمتلك رائد الأعمال اصرار ارادي على تنفيذ مشروعه على أرض الواقع يضع الرائد استراتيجيته لتحويل حلمه إلى واقع ملموس

- .التفكير الإيجابي : يتفائل رائد الأعمال بصورة دائمة في جميع جوانب حياته حتى إذا واجهته عقبات يرى فيها الجانب الايجاب ولا يغفله، حتى في اتخاذ القرارات يميل للبدل

المتفائل

- . تحمل الغموض : يتسم رواد الأعمال بالقدرة على العيش في ظل معلومات قليلة عن حياتهم وعن جوانب أعمالهم، وربما في ظل معلومات تتغير كل يوم بشكل يصعب التأكد منها

- . حب الاستقلال في العمل : يتسم رواد الأعمال بنزعتهم إلى الاستقلال والفردية في العمل، فهم يحبون أن يسيطروا على الأمور ، ولا يحبون سيطرة الآخرين عليهم حتى إذا عمل رواد الأعمال في ظل شراكة الآخرين فهم يعملون لأنفسهم أساسا وللنجاح الفردي أو لإعلاء اسم عملهم وشركتهم .

-قيادي لديه الرغبة في الانجاز : دافع الإنجاز لديه قوي.

- الإيمان بالقدرات الذاتية يتسم رواد الأعمال بأنهم يؤمنون بقدراتهم الذاتية، وهم واثقون من أنفسهم وأن قدراتهم ومهاراتهم وشخصياتهم قادرة تماما على تحقيق أحلامهم وتحويلها إلى واقع عملي حقيقي، فهم لا يؤمنون بالحظ والتوكل وانما يؤمنون بقدراتهم وعملهم وكفاءتهم .ولمراحل أعمالهم يميل رواد الأعمال للتخطيط لكل جوانب حياتهم

-رواد الأعمال مخططون : ويعرفون من البداية منتهاهم .

-الفرق بين المقاول القائد والمدير:

المقاول	المدير	القائد
- يتمتع بالعمل	- يدير	- يقود
- يبتكر	- يحافظ على الوضع الراهن	- يبتكر
- يخلق وضعاً جديداً	- يركز على تنظيم العمل	- يطور الوضع الراهن
- يركز على أعمال المؤسسة	- يعتمد على الرقابة والسيطرة	- يركز على الأفراد
- يكون فريق عمل	- لا يرى إلا المشكلات	- يوحى بالثقة
- يدرك وجود الفرص	- يسأل كيف ومتى	- ينظر إلى المستقبل
- يركز على الأجل الطويل ويريد أن يقوم بأداء الأشياء الصائبة	- يركز على الأجل القصير ويريد أن يؤدي الأشياء بطريقة صحيحة	- يفكر في الأجل الطويل ويستخدم تأثير في أداء الأشياء

-ثالثاً-أهم المصادر الرئيسية لتطوير الأفكار ذات الصلة بالمشاريع المقاولاتية:

1- المستهلك: فهو مصدر لتطوير الأفكار ذات الصلة بالمشروعات المقاولاتية إذ تلاقي هذه الأفكار من حاجات ومتطلبات المستهلك وحاجات السوق لضمان نجاح المشروع.ولذلك على المقاول الناجح مراقبة الأسواق وتحديد حاجاتها ذات الطلب المتزايد والمستمر، وتقسيم المنتجات والخدمات الرائدة في سوق المنافسة من أجل تطوير منتجات جديدة وجذابة.

2- قنوات التوزيع: وذلك من خلال مساهمة الموزعين في تقديم المقترحات الجديدة التي تساعد المقاولين في تطوير وتسويق المنتجات والخدمات الجديدة.

3- الحكومات: تسهم الحكومات في توجيه المقاولين وتقديم المشورة لهم نحو الأفكار الريادية الجديدة، وتنظيم التشريعات والتعليمات والقوانين التي تساهم في فتح المجال أمام الإبداعات المقاولاتية في تطوير الأعمال الجديدة من سلع وخدمات.

4- مراكز البحث والتطوير: تلعب مراكز البحث والتطوير دورا بارزا في عمليات البحث والدراسات المتعلقة بالمقاول والمقاولاتية سواء على المنتجات أو الأسواق أو الحاجات المختلفة للمستهلك. (أهم شيء هو اختيار الفكرة)

رابعا/ دور المقاول في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يلعب المقاول دورا كبيرا في دفع عجلة التنمية نحو التقدم وذلك من خلال قدرته على إنشاء أسواق جديدة وامتلاكه الرغبة والقدرة لإشباع احتياجاته فهو مبدع ومنشئ للموارد والفرص، وبإمكانه اكتشاف مصادر جديدة للموارد دون الاكتفاء بالموارد التقليدية أو المتاحة بسبب طبيعته الابتكارية ومحاولته تحسين الوضع في مؤسسته في كافة مجالات الأعمال. كما يعمل المقاول على تنمية الموارد ال أرسالية وتحديد معظم عناصر الإنتاج (الأرض أو الموارد البشرية أو الرأس مال) ومزجها مع بعضها البعض وتحويلها إلى مخرجات (خدمات وبضائع جديدة). فالمقاول هو شخص مبتكر ومستعد لتحمل المخاطر والمسؤولية لتحسين استغلال الفرض لابتكار أعمال جديدة وتحويلها إلى مكاسب مادية واجتماعية ملموسة لتقديم أشياء جديدة ومختلفة عما يعرضه المنافسون، إذن فهو يتمتع بروح المقاولاتية التي تساهم في محاربة الفقر وفي تحديث وازدهار اقتصاديات الدول .

خامسا/ دور المقاولاتية

1- على المستوى الاقتصادي:

- إعادة هيكلة وتحديد النسيج الاقتصادي من خلال خلق مؤسسات جديدة اعتماداً على أفكار ابداعية بما يستجيب لاحتياجات السوق، وعادة ما تأخذ هذه المؤسسات شكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الأخيرة أصبحت في العقود الأخيرة تقود الاقتصاديات المتقدمة
- المحافظة على استمرارية المنافسة في الأسواق وكسر النمط الاحتكاري الذي تمارسه المؤسسات الكبيرة بفضل الإبداع والابتكار.
- المساهمة في نمو الاقتصاد إذا أصبحت المقاولاتية تلعب دورا هاما في تقدم الاقتصاديات وتحقيق نسب نمو مهمة بسبب مرونتها وقابليتها على الاستجابة للتغيرات السريعة في الاقتصاد .

2- على المستوى الاجتماعي:

- المساهمة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد وذلك من خلال خلق فرص عمل

- وتقليل البطالة مما يؤدي إلى زيادة متوسط الدخل الفردي
- المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع من خلال انتشارها الجغرافي الذي ينتج لها ولوج عدة مجالات وأنشطة
 - الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن والتي تعد فرصا متعددة للأفراد للحصول على فرص عمل دون الحاجة إلى التنقل إلى المدن أين تتواجد المؤسسات الكبيرة التي يصعب التوظيف بها، ولهذا تعتبر المقاولاتية عنصر تثبيت للسكان بحكم قدرتها على التواجد في هيئات وأماكن مختلفة
 - المساهمة في ترقية المرأة باعتبار المقاولاتية من أهم السبل التي يمكن للمرأة من خلالها إظهار إمكانياتها في مجال الأعمال والريادة وفتح آفاق مهنية تتعدى بساطة الأعمال المنزلية وهو ما يدعم دورها في الاقتصاد الوطني.

المحاضرة الخامسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورة حياة المشروع

أولا مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

يعرف المشروع على أنه عملية استثمارية تتكون من مجموعة متكاملة من الأنشطة تنفذ خلال فترة زمنية محددة وحسب تصاميم وطاقات إنتاجية موجهة لخدمة أهداف مرغوبة ومحددة ومتفق عليها. تعتبر المشاريع أحد وسائل تطوير المجتمعات والمنظمات بشكل متوازن سواء أكانت هذه المشاريع ربحية أم خدمية وتأتي فلسفة المشروع انطلاقاً من التنمية الشاملة للأفراد والمنظمات للارتقاء بالطاقات. أما العاملين في المشاريع سواء في تقييمها أو إدارتها أو الإشراف على شؤونها فلا بد أن يتمتعوا بمهارات أساسية تتعلق باختيار المشروع وإدارته وتوجيه موارده. وأن يتمتعوا بامتلاك معلومات أساسية مرتبطة بغرض المشروع ومراحله وكيفية تخطيطه وتنظيم عناصره وتقييم أنشطته.

وللتمييز بين المشروع ومجالات إدارية أخرى هنالك أربعة خصائص تميز المشروع هي :

- ❖ المشاريع تبدأ من مشكلة أو حاجة معينة، يتم تحديدها ضمن إطار منظم .
- ❖ المشاريع تتضمن الاستثمار الأمثل للموارد في ظل وجود أهداف محددة وندرة في الموارد.
- ❖ المشاريع تتميز بالخصوصية فهي غالباً فريدة في نوعها أو أهدافها الخاصة

ثانيا دورة حياة المشروع : لكل مشروع دورة حياة خاصة به تنطلق من نقطة ما وتنتهي عند نقطة أخرى وهذا الأمر يساعد في تنظيم المشروع وكيفية إدارته وتحليل أسباب نجاحه.

ثانيا -دورة حياة المشروع: (مراحل سيرورة إنشاء المؤسسة) إن دورة حياة المشروع هي مراحل يمر بها المشروع من بدايته حتى نهايته، وكل مرحلة تتكون من مجموعة من الأعمال والخطوات التي تنتج عن العمليات التي تحتويها المراحل التي يمر بها المشروع.

ويتراوح وصف دورة حياة المشروع بين العام (المبسط) والتفصيلي وكلاهما يسميان : منهجيات ادارة المشروع ومن اهم الخصائص المشتركة لدورات حياة المشاريع :

-في بداية المشروع تكون التكاليف وحجم العمالة منخفضة وترتفع كلما اتجهنا نحو نهاية المشروع.

-في بداية المشروع نواجه العديد من المخاطر ولكن تزداد احتمالية مواجهة المخاطر مع كل تقدم للمشروع باتجاه مرحلة الانتهاء.

- في مرحلة بدء المشروع يكون أصحاب المصلحة او اصحاب المنفعة Stake holder تأثير كبير قد يرفع كلفة المشروع كنتيجة لما يفرضوه من تغييرات في البداية ولكن في المراحل اللاحقة يقل هذا التأثير.

وتتمثل مراحل دورة حياة المشروع في:

- مرحلة التأسيس وإيجاد فكرة مناسبة حول المشروع :

(مشكل أو حاجة  هناك فرصة مشروع)

-البحث والدراسة وجمع المعلومات.: فهم طبيعة السوق ،دراسة الجمهور المستهدف

-دراسة الجدوى(التسويقية ،الفنية،المالية، القانونية، الاقتصادية، البيئية و الاجتماعية)

-المعالجة والتعديل وبناء الخطة: تحديد الخطط البديلة للوصول إلى أفضل شكل ممكن

- التنفيذ: اختيار الية التنفيذ المناسبة

- التطوير: رفع كفاءة المشروع أو المنتج.

ثالثا - مجالات المشروعات الصغيرة: تعمل المشروعات الصغيرة في أنواع مختلفة من الأنشطة الاقتصادية، وهناك مجموعة من المجالات التي تنشط فيها هذ المشروعات ، منها:

1 مجال التجارة :تنشط معظم المشروعات الصغيرة في هذا المجال، ولعل ذلك كونها لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، ولا تعتمد على إمكانيات بشرية عالية المهارة، كما أنها لا تتطلب تكنولوجيا عالية، ويقصد بمجال التجارة تلك الأنشطة التي تتم من خلال عمليات الشراء والبيع من أجل الربح، وتتم عن طريق محلات بيع الملابس، أو المواد الغذائية، أو المواد الطبية، أو الكتب والمواد الدراسية، أو المطاعم، أو سوق المواشي، أو مكاتب العقارات أو نحوها، وهي إما تجارة بالجملة ما تجارة التجزئة، وتعتبر تجارة وأ وهي المحرك الأساسي للنشاط التجاري في أى بلد.

2- مجال الخدمات : وهذا المجال له أنواع كثيرة منها البنوك والفنادق والتأمينات والمستوصفات والاتصالات والنقل والكهرباء ومنها المنزهات والمؤسسات التعليمية ومراكز التدريب ومكاتب الاستشارات والمحاماة وخدمات السياحة والمقاولات وكذلك محلات الحلاقة ومحلات التصوير والتسجيل وغيرها.

3-مجال الإنتاج :يحتاج هذا المجال إلى رؤوس أموال كبيرة نسبياً، لتوفير الآلات وتجهيز الخطوط الإنتاجية، ويتطلب أيدي عاملة تتمتع بمهارات وخبرات معينة، كما أن هذا المجال يعتمد على تقنيات خاصة تختلف باختلاف طبيعة المنتجات التي يتم إنتاجها، و ترى الدراسة أن تضائل الاستثمار في هذا المجال (التصنيع) في الدول النامية يرجع إلى أسباب أهمها حاجته إلى رؤوس أموال كبيرة لتوفير الآلات والمعدات اللازمة ، وحاجته إلى أيدي عاملة ذات مهارات خاصة يصعب توفيرها مقابل أجور عالية وتدريبات و مكلفة .

رابعا -عوامل نجاح المقاول في إدارة المؤسسة الصغيرة:

1- وجود الفرصة الاستثمارية الحقيقية وهناك طريقتين لتحديدها: الاعتقاد أن السوق يحتاج إلى سلعة أخرى أكثر جودة وأقل سعر وهو ما يعرف بـ "التوجه الإنتاجي". المدخل العلمي الذي يعتمد على التعرف على السوق واحتياجاته ومدى تقلبه وهو ما يعرف "بالتوجه التسويقي" "بحوث التسويق" ويتم ذلك إما بالبحوث الميدانية عن طريق إجراء مقابلات مع العملاء أو عن طريق البحث المكتبي الذي يعتمد على البيانات الموجودة في الكتب والدوريات العلمية والجهات الحكومية.

2- القدرة الإدارية: وتعني أن يستطيع المقاول (أو المالك) إنجاز أهداف المشروع من خلال الآخرين وأن يكون ملما بمجال النشاط الذي يعمل فيه جيدا وكذا الأنشطة القريبة منه.

3- توفر القدر المناسب من رأس المال والفرص: لابد من تحليل رأس المال اللازم بدقة وتحديد أنواع وأحجام الأصول المطلوبة بعد دراسة دقيقة للمشروع.

3- القدرة على تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة: وهي القدرة على ممارسة وتوجيه الأساليب الحديثة في الإدارة سواء كانت تسويقية أو إنتاجية.

أسباب خارجية	أسباب داخلية
-ارتفاع معدلات الفائدة	-ضعف القدرة الإدارية
-التضخم والبطالة	-عدم صلاحية وكفاءة الإدارة
-الضرائب	-عدم توازن الخبرة
-المنافسة	-الإهمال
-القواعد الحكومية	-عدم توفر المعلومات المناسبة
-التغيرات المفاجئة في السياسة الاقتصادية	-عدم القدرة على مسايرة التطورات
-الكوارث الطبيعية	-الاعتماد على أفكار غير واقعية...الخ

المحاضرة السادسة/ نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولا/وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل 1966:

سعى منها في تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسيادة الوطنية قامت الجزائر غداة الاستقلال بتبني النظام الاشتراكي معطية بذلك الأولوية للقطاع العام على حساب القطاع الخاص مما أثر سلبا على القطاع الخاص، الذي همش ووجه نحو النسيج والصناعات الغذائية الصغيرة.و لقد كانت عملية إنشاء المؤسسات بعد الاستقلال يتم في الإطار العمومي في ظل نمط الاقتصاد الموجه من طرف الدولة.وفي ظل محدودية رأس المال الخاصة ووفرة الموارد المالية الناتجة عن قطاع المحروقات الدولة قامت بلعب دور المقاول المالك لهذه المؤسسات المسؤول عن إنشائها وتسييرها كما يتمشى مع رغبتها في الانفراد بتسيير الاقتصاد الوطني.إهتمت الجزائر بتطوير القطاع الصناعي (قطاع لطاقة والصناعات التحويلية) بهدف تكوين قاعدة صناعية محلية قائمة على أساس الصناعات التقليدية معتمدة في ذلك على المؤسسات الكبيرة والعلاقة.

وقدرت سنة 1962 إلى 151 مؤسسة عمومية تنشط في شتى القطاعات الفلاحة - التجارة النقل والأشغال العمومية ويعتبرها من مجالات النشاط الأهم قبل إعادة هيكلتها 1962. إن المؤسسة العمومية إن اختلفت سمياتها من حركة وطنية إلى مؤسسة وطنية أو ديوان وطني تميزت بشكل قانوني موحد على أساس ملكية الدولة لوسائل الإنتاج المعتمدة في تسييرها على نظام التخطيط المركزي واعتمدت على:

- ضرورة الحصول على موافقة الدولة فيما يتعلق بمختلف الأنشطة الإستثمارية. - التصريح من أجل كل عمليات الإستيراد.

- إجبارية فتح حسابات المؤسسة في بنك واحد.

- تحديد أسعار السلع والخدمات إداريا.

- مراقبة نشاط الشركات الوطنية من طرف القارات الوصية .

ولم تحقق المؤسسات العمومية نتائج إيجابية بل على العكس عرفت إرتفاعا كبيرا في التكاليف وضعفا في الكفاءة الإنتاجية واستجابة لمتطلبات هذا الوضع الحرجة شرعت الجزائر بإعادة الهيكلة العصرية والمالية ال أرس بتحسين المؤسسة الوطنية من خلال تفكيك المؤسسات العمومية الضخمة إلى مؤسسات ذات أخصام أصغر وأكثر تخصصا.في نهاية 1561 أشارت الإحصائيات إلى أن القطاع العمومي لمختلف فروعته يحوي 135 مؤسسة عمومية وطنية و1111 مؤسسة عمومية محلية.وتم إصدار أول قانون

متعلق بالإستثمار الاقتصادي الوطني الخاص في 1562- قانون رقم 62-11 المؤرخ في 21 أوت 1562 إلا أنه إحتوى على مجموعة شروط غير محفزة للقطاع الخاص تمثل في:

ضرورة الحصول على موافقة مبدئية على كل المشاريع الإستثمارية الخاصة.

- الصعوبة في تمويل المشاريع المعتمدة حيث لا يتعدى التمويل البنك 71% من الاستثمار المعتمد.

- لا ينبغي أن يتجاوز مبلغ الاستثمار 71 مليون دينار للمؤسسة ذات المسؤولية المحددة أو

المؤسسة ذات الأسهم و 11 ملايين دينار للمؤسسات الفردية.

- منع إمتلاك عدة مشاريع في نفس الوقت.

قامت الدولة ب :

- إنشاء الديوان الوطني للتوجيه والمتابعة والتنسيق للاستثمارات الاقتصادية الخاصة 1567. - إنشاء الفرقة الوطنية للتجارة المتعلقة بالاستثمارات الخاصة 1563.

إلا أن الإطار القانوني للإستثمار الخاص في الجزائر لا يسمح بتطوير القطاع الخاص الوطني الذي

كان يفرض قيودا واكتشفت هذا القطاع يأخذ شكل مؤسسات عائلية صغيرة. (الصناعات الغذائية،

المشروبات، صناعة البلاستيك، مواد البناء، النسيج، قطاع البناء والأشغال العمومية).

الإصلاحات المطبقة نهاية 61:

شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية من أجل القضاء على المشاكل الناتجة عن ملكية الدولة لمؤسسات القطاع العام وطرق تسييرها، وظهرت صناديق المساهمة التي كلفت بممارسة حق ملكية المؤسسات نيابة عن الدولة وتحولت الدولة إلى مساهمة في هذ المؤسسات دون التدخل في تسييرها (إنسحاب الدولة من التسيير المباشر للمؤسسات) استغلت الجزائر من خلال الإصلاحات المطبقة تدريجيا من إقتصاد مركزي مخطط يعتمد على الأموال والممتلكات العمومية إلى إقتصاد السوق الذي يعتمد على القطاع الخاص وحرية المنافسة وحاولت الدولة تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص من خلال إصدار العديد من القوانين منها:

- القانون رقم 51-11 المؤرخ في 11 أفريل 1955 المتعلقة بالنقد والقرض الذي جاء بهدف إصلاح

القطاع المصرفي ليتماشى مع متطلبات نظام السوق (الحصول على القروض الفائدة) إنهاء إحتكار الدولة للتجارة الخارجية .

- إصدار المرسوم لتشريعي رقم 27-12 المؤرخ في 15 أكتوبر 1517 المتعلق بترقية الإستثمار الذي يهدف إلى تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص عامة والأجنبي خاصة.

- إنشاء وازرة ملكية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2 جويلية 1557 يتكفل بإعداد الإستراتيجية

على المدى المتوسط والطويل لحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإنتاج والخدمات وتطويرها وتنويعها وترقيتها. إلا أن نقطة التحول التي تعكس الإهتمام الكبير للسلطات بترقية المقاولاتية في الجزائر جاءت بعد سنة 2011 من خلال إصدار الأمر رقم

11-17 المتعلقة بتطوير الإستثمار والأمر رقم 11-16 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المقاولاتية.

1- قانون تطوير الاستثمار قانون قم 11-17 المؤرخ في 21 أوت 2111 المعدل والمتمم بالأمر رقم

16-18 المؤرخ فيه 15 جويلية 2018 ويحدد هذا القانون الإطار العام الذي يطبق على الإستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات.

2- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد سمح القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 2011 بتحديد الإطار القانوني الذي يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب تحديد سياسة الدولة الكفيلة بمساعدتها وتدعيمها وتضمن القانون التوجيهي مايلي:

_ تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها الاقتصادية مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات:

_ شغل من 1- 251 شخصا ، _ لا يتجاوز رقم أعمالها المستوى الملياري دينار _ تستوفي معايير

الإستقلالية

أصناف مالي -مسيري المقاولين للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

صنف المقاول	الخصائص
المقاول الإطار	هذا الصنف كان إطار مؤسسة عمومية لديه مستوى تعليمي (يساوي أو يفوق البكالوريا) يملك خبرة مهنية طويلة يكون كير السن (+ من 51 سنة) دوافع إنشاء الرغبة في الربح -دخل إضافي -تحسين ظروف المعيشة للعائلة ،حبه للعمل . توجهاته الإدارية :السلطة الأبوية ،استغلال خبراته التي إكتسبها في مؤسسة عمومية ،إنشاء روابط إجتماعية عائلية.
الريادي المغترب	هذا الصنف عاش في المهجر (فرنسا) فترة طويلة من الزمن، ثم قرر العودة بعد ذلك ،له خبرة طويلة في النشاط التجاري أو أنشطة أخرى ،يعتمد على خبرته وتحقيق الاستقلالية وتطوير كفاءته . يستعمل الموارد الاقتصادية ،موارد إجتماعية ،حواجز مادية
الريادي العامل	له مدة طويلة وهو يشتغل كعامل ،وخلال أواسط التسعينات نجح في إنشاء مؤسسته الخاصة في مجال عمله التشييد -الأشغال العمومية) يستعمل معرفته بالعمل

له خلفية عائلية ريادية حيث والد كان مقاول يتميز بالحضور القوي للعائلة، والتقاليد التجارية و المقاولاتية الطويلة، الموارد المستعملة في الأساس هي موارد العائلة التي تسمح بتقديم المساعدات الاقتصادية له 17 أصناف : -صنف11: مسيرين شباب في مؤسسات صغيرة ومتوسطة قديمة (قانون الإستثمار 1588 مستوى عالي رغبة في أحداث تغيير يتنافى وتقاليد العائلة صراع عائلي . -صنف 12: مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 11-51 ورثا المؤسسة من الاب مستوى متدني يحافظ على تقاليد العائلة -سمعة المؤسسة -لا يبحث عن التغيير . صنف 17: تتكون من الشباب بدفع من الأب -الإستقلالية التحرر -مواصلة المسار الأبوي دون تدخل منه	الريادي الوريث
مستوى تعليمي ضعيف + في السن انشأ مؤسساتهم وهم صغار في السن نمط عائلي	الريادي التقليدي

المحاضرة لسابعة/ هيئات الدعم المقاولاتي في الجزائر

أولا هيئات الدعم المقاولاتي في الجزائر: قامت الدولة الجزائرية بإنشاء العديد من الهيئات الداعمة لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها:

1-و ازرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية: أنشأت سنة 1951 كو ازرة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحولت إلى وازرة المؤسسات والمتوسطة سنة 2011 بموجب المرسوم التنفيذي رقم (211-51) المؤرخ في 16 جويلية 1951 وكانت وظيفتها:

- إعداد السياسة و الاستراتيجية الوطنية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واقترح تنفيذها
- التنسيق مع مختلف الوازرات و الهيئات الأخرى فيما يخص تطوير و تشجيع القطاع.
- ضمان حماية الطاقات الموجودة وتطويرها.
- اقتراح التدابير التشجيعية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والكبيرة سواء كانت مالية أو جبائية أو تنظيمية أو تكنولوجية.
- إعداد التدابير التشريعية المشجعة للمؤسسات الصغيرة و الكبيرة وكذا تحديد مقياس مراقبة الجودة.

2-الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ: أنشئت هذ الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 58-258 المؤرخ في 6 سبتمبر 1958، تهتم الوكالة بالشباب العاطلين عن العمل الراغبين في إنشاء مشاريعهم الخاصة والذين تراوح أعمارهم بين 15-75 سنة حيث تقدم الوكالة عدة صيغ للحصول على مساعدات مالية في شكل قروض ممنوحة من البنوك المحلية، كما توفر تسهيلات ضريبية واعفاءات جمركية ومتابعة للمشاريع المنشأة.

3-الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC: تم انشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم (166-51) المؤرخ في 8 جويلية 1951 وذلك من أجل التخفيف من الاثار الاجتماعية و الاقتصادية الناجمة عن تسريح العمال إجباريا وحسب المرسوم رقم (511-17) المؤرخ في 17 ديسمبر 2007 والمتعلق بدعم أحداث النشاطات للبطالين البالغين ماين 17 إلى 51 سنة أعطيت الصلاحية للصندوق لتمويل البطالين ومنحهم امتيازات خاصة لخلق المشاريع

الصغيرة.يقدم الصندوق صيغ مشابهة لتلك التي تقدمها وكالة ANSEJ من قروض لإنشاء المشاريع(صيغة ثلاثية CNAC و البنك زصاحب المشروع)، كما سيحصل صاحب المشروع على تكوين من خبراء المقاولاتية لتوضيح السيورة التي يجب أن تمر عليها عملية إنشاء المؤسسة.

4- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: شهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الاصلاحات الأولى التي تم مبادرتها في الجزائر خلال التسعينيات والمكلفة بالاستثمار تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار APSI ، ثم أصبحت تسمى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، المنشأة لدى رئيس الحكومة بموجب الأمر رقم (11-17) المؤرخ في 21 أوت 2011 والمتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم بالأمر 16-18 الصادر في 15 جويلية 2018، وهي مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي

من مهامها:

- ✓ مهمة الإعلام وتوفير جميع المعلومات التي يحتاج إليها المستثمرون و إنشاء بنك معلومات يتعلق بفرص الأعمال والشراكة والمشاريع.
- ✓ مهمة التسهيل وتبسيط الإجراءات البيروقراطية لتخفيف العراقيل والضغط التي تواجه المستثمرين أصحاب المشاريع.
- ✓ مهمة المساعدة وتقديم التسهيلات الادارية و الاستشارية و التوجيهية للمستثمرين.
- ✓ مهمة المتابعة عن طريق إعداد إحصائيات حول الاستثمارات ومدى تقدمها و التدفقات النقدية المترتبة عنها ورصد مدى التزام المستثمرين بالاتفاقيات الموقعة.

5-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: ANGEM: لقد ظهر القرض المصغر في الجزائر لأول مرة سنة 1955 حيث سمح آنذاك بإنشاء أكثر من 15.111 نشاط في مختلف القطاعات إلا أنه لم ينجح بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل المشاريع ومتابعة انجازها. تم بعد الملتقى الدولي ديسمبر 2012 وبعد التوصيات المقدمة خلاله تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم (11-11) المؤرخ في 22 جاني 2011 وذلك من أجل محاربة الفقر. حيث يعتبر القرض المصغر جزءا لا يتجزأ من السياسات العمومية للدولة لمقاومة البطالة والتهميش والإقصاء الاجتماعي، ويمس شريحة لا بأس بها من السكان ويمثل أداة فعالة للمعالجة الاجتماعية للإقصاء الاقتصادي، وبرز نشاطات اقتصادية صغيرة (تشغيل ذاتي، عمل بالمنزل، نشاطات حرفية وخدماتية)، هدفه الأساسي هو ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم لا يكرس فكرة الاتكال المحض بل يرتكز أساسا على "الاعتماد على النفس"، "المبادرة الذاتية" و "على روح المقابلة". لهذا الغرض فإن القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطن غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر والبطلين والذين ينشطون عموما في القطاع غيرالرسمي (، الوكالة الوطنية لتسيير القرض

وتتمثل مهامه الأساسية في:

-دعم ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم المقاولاتية

- سلف دون فوائد و إبلاغ المستفيدين بمختلف المساعدات التي تمنح لهم.

وقد قامت الوكالة إلى غاية مارس 2018 من منح 328.758 قرض وخلق 1.165.575 منصب عمل بالاضافة إلى تكوين 115858 مقاولا.

8- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: FGAR: أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-737 المؤرخ في 18 رمضان 1127 الموافق ل 11 نوفمبر 2012 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. و صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية. انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 11 مارس 2011. ويهدف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقد للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك ويتعلق الأمر بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض تصل نسبة الضمان إلى 61٪ من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض و درجة المخاطرة. وتنتج قيمة الضمان (1مليين و 25 مليون).

3- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ANDPME: إن الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 15-185 و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يرأس مجلس التوجيه والمراقبة كما هو منصوص في المرسوم 15-85 المؤرخ في 7 ماي 2015.

إن الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مهامها هي :

- تنفيذ إستراتيجية القطاع في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته - ترقية الخبرة والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- متابعة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء و التوقيف و تغيير النشاط إنجاز دراسات حول فروع قطاعات النشاطات الاقتصادية و المذكرات الظرفية الدورية.

- جمع واستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

6- حاضنات الاعمال:

تعريف حاضنة الاعمال « :حاضنة الأعمال هي مؤسسة صممّت لتسريع نمو ونجاح الشركات الريادية من خلال سلسلة من المصادر والخدمات الداعمة التي تتضمن: المساحة الضرورية، التمويل، التدريب، الخدمات العامة وشبكات الاتصال». - « كما تعرف بأنها المكان الذي يقوم بتقديم خدمات وخبرات وتجهيزات وتسهيلات للراغبين بتأسيس منشآت صغيرة تحت إشراف فني وإداري من قبل أصحاب خبرة واختصاص». - «هي عملية وسيطة بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو لمنشآت الاعمال

وهذه العملية تحتوي على تقديم أو تزويد المبادرين بالخبرات والمعلومات والأدوات اللازمة. لنجاح المشروع». - «إنها تنظيم يشرف بشكل منهجي على عملية تكوين ناجحة لمؤسسات جديدة من خلال تزويدها بنسق شمولي ومتكامل من الخدمات، تضم- الموقع المكاني: المكاتب و الورش وفق أسس مرنة، مرحلية ومقبولة الأجر

ثانيا -التحديات و الصعوبات التي تواجه البرامج الحكومية المساندة لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة : استطاعت ب ارمج المرافقة المالية الثلاث إنشاء عدد معتبر من المؤسسات، مما ساهم فعلا في خلق مناصب شغل على مستوى كافة أقطار التراب الوطني، وعلى وجه الخصوص ولاية عين الدفلى التي كان لها نصيب هام من هذه المشاريع، لكن هناك مجموعة من التحديات التي تواجهها، بعضها مرتبط بالمقاول و البعض الآخر بالب ارمج في حد ذاتها:

1- التحديات المتعلقة بالمقاول :هناك جملة من التحديات التي تواجه هذ الب ارمج مرتبطة أساسا بالمقاول منها:

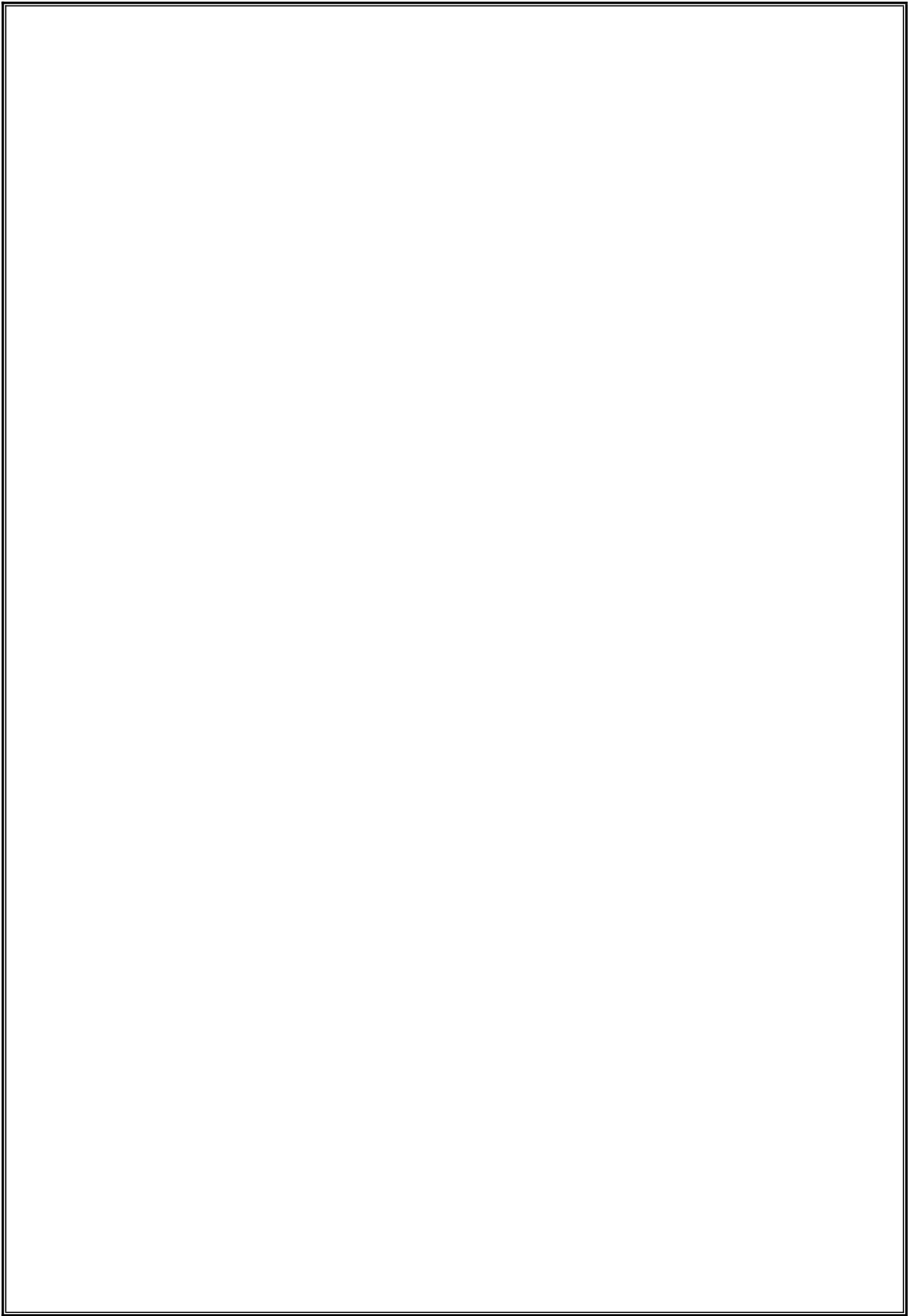
- ✓ نقص الكفاءة المهنية و التسييرية للكثير من المستفيدين من القروض المصغرة أو الطالبين لها
- ✓ -افتقاد غالبية حاملي المشاريع للروح والفكر والثقافة المقاولاتية بمفهومها الحقيقي الذي يتركز على مزيج من الإبداع والمخاطرة الخصائص القيادية
- ✓ - نقص حاد في برامج التكوين لفائدة المقاولين - غياب متابعة المشاريع و الرقابة يدفع بالمقاول إلى الإتكالية و عدم تسديد الديون المستحقة عليهم.
- ✓ - التوجه الكبير للنشاط التجاري و الخدمي حيث نلاحظ تزايد عدد المؤسسات المصغرة في قطاع النقل وبعض النشاطات غير المنتجة للثروة الذي لا يتطلب مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل كالقطاع الصناعي والزراعي
- ✓ -التوجه الضعيف للمقاولين لقطاع الصناعة و الأشغال العمومية بسبب ضعف دراسات الجدوى المعتمدة من طرف الب ارمج الثلاث إضافة إلى غياب التكوينات من طرف المرافقين في هذا الميدان بحكم كون المجتمع الجزائري مسلم فان غالبية المقاولين يطالبون بقروض بدون فائدة لتمويل المشاريع مما يحد من عدد المشاريع.
- ✓ عدم القدرة على إقناع العائلة بتقديم المساعدة خاصة في ما يتعلق بالتنقلات وهو ما أدى في الكثير من أحيان إلى تخلي المقاولات عن مجالهن الذي يتطلب التنقل والمتابعة بالإضافة الى غياب الدعم العائلي خاصة في الأعمال الأسرية - .عدم القدرة على تسديد الديون في الفترات المطلوبة.

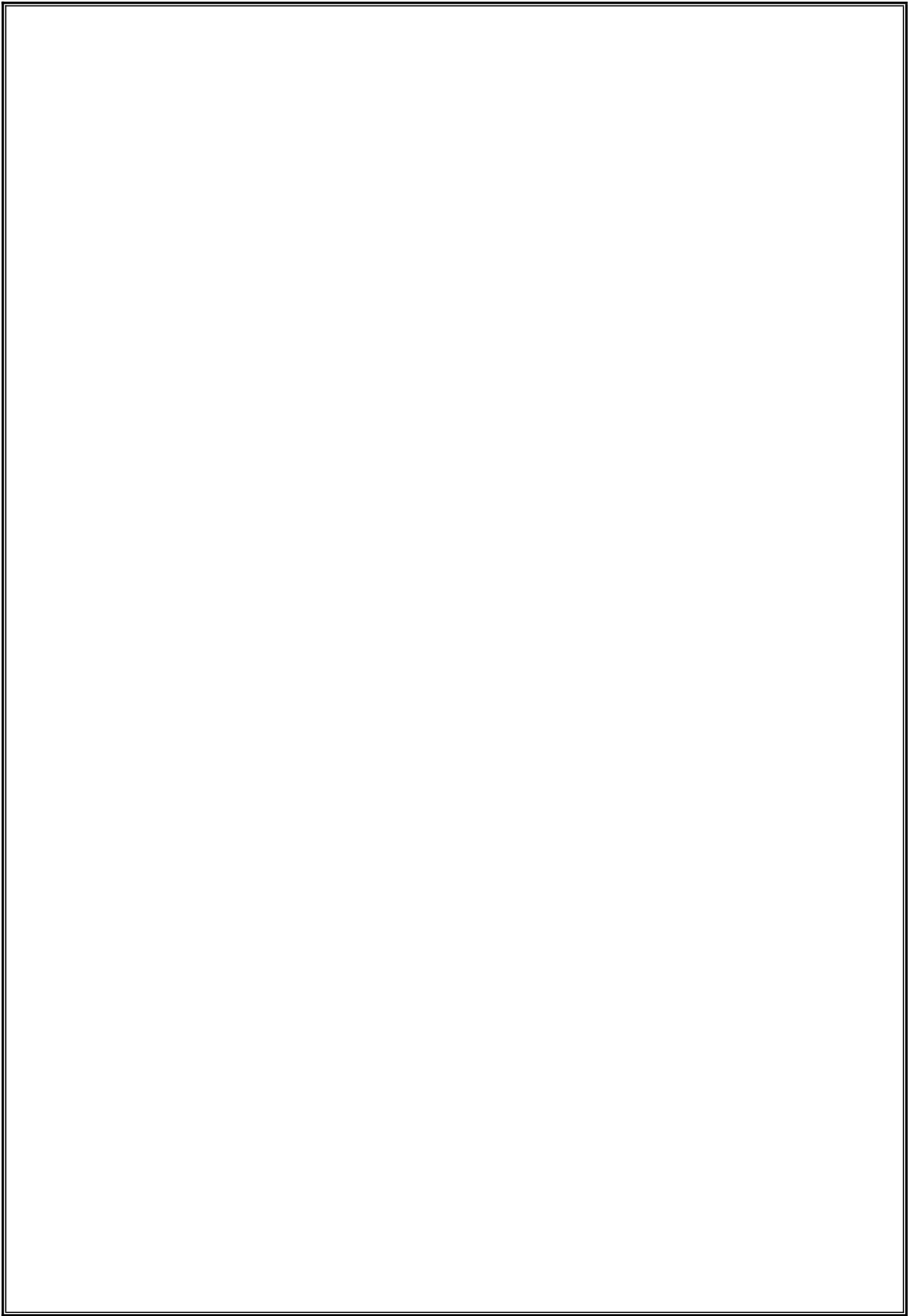
2- التحديات المرتبطة بالبرامج في حد ذاتها :

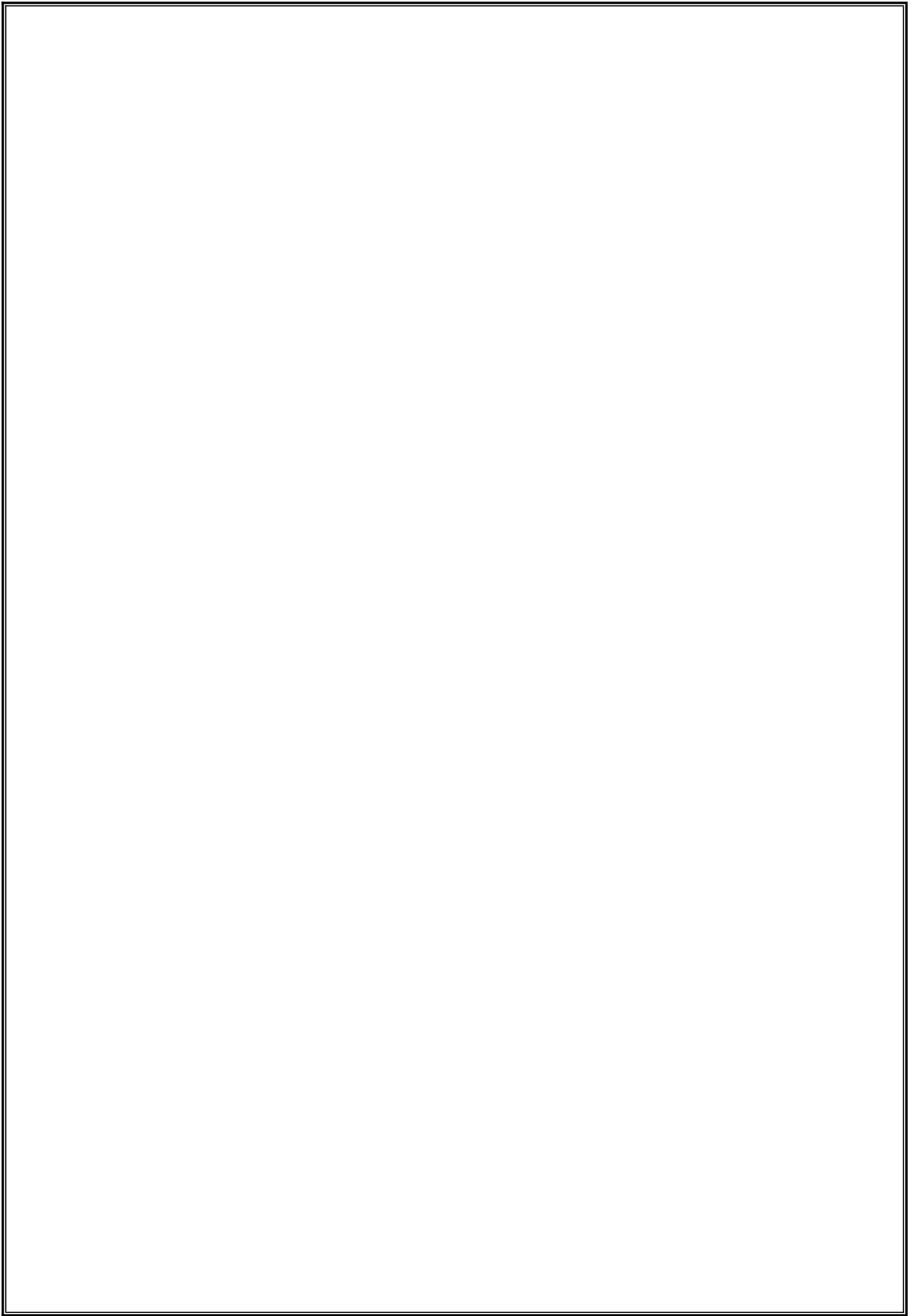
هناك أيضا تحديات أخرى مرتبطة بب ارمج التمويل المصغر في حد ذاتها نذكر منها- :

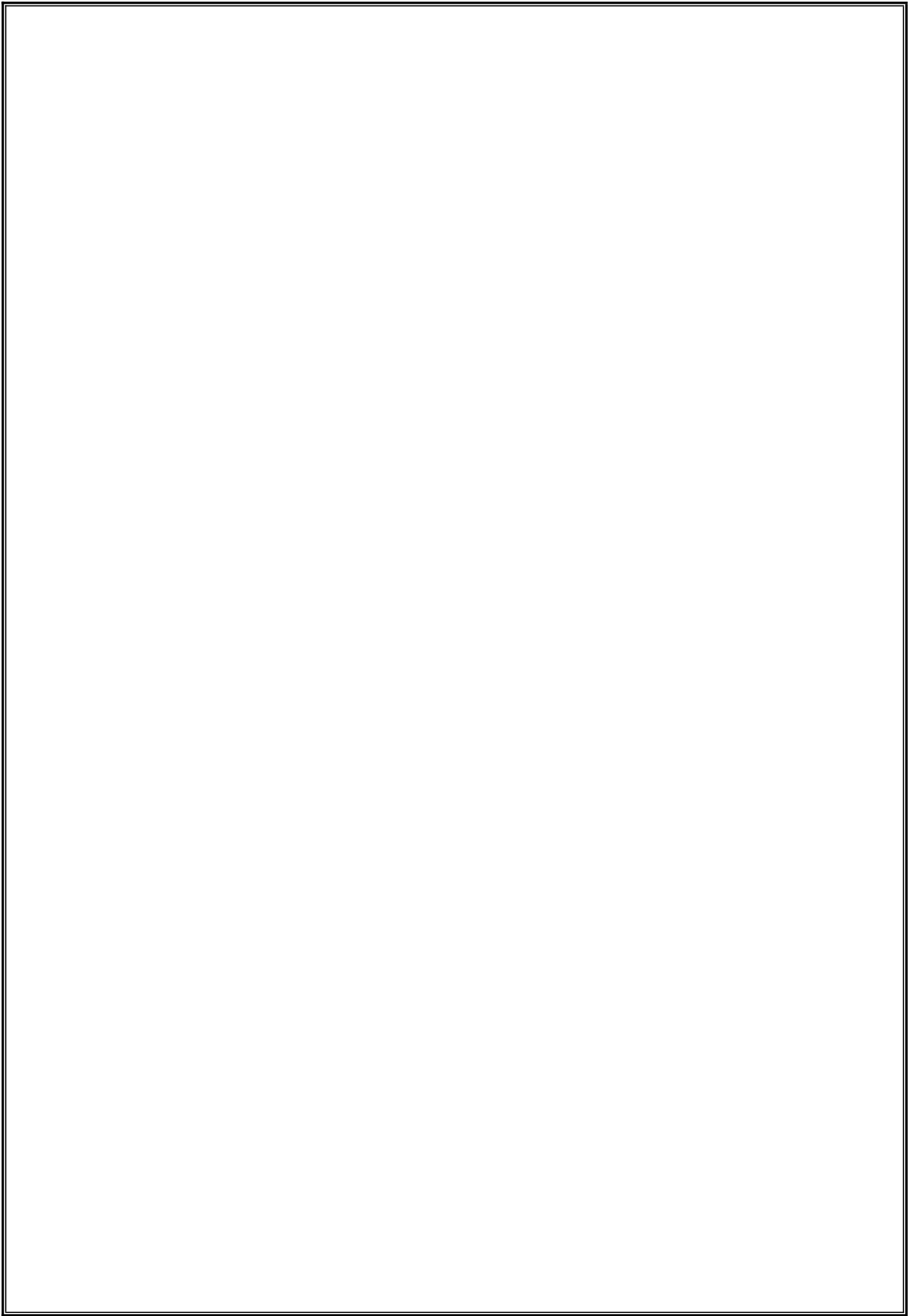
- ✓ نقص التكوين بالنسبة للمرافقين, سواء الذي يتعلق بأساسيات التسيير وادارة الأعمال كقاعدة أساسية أو التكوين المتخصص والذي يتعلق بمجال النشاط كالفلاحة، الأشغال العمومية، الري...الخ
- ✓ - التأخر الواضح والملموس في مجال استخدام تكنولوجيايات الإعلام.
- ✓ تماطل كبير على مستوى الإجراءات الإدارية والتنفيذية، مما يبطء معالجة الملفات واعتماد المش -العدد الكبير من الطلبات على مستوى مرافقي الدوائر يصعب من دراسة كل الملفات .
- ✓ غياب دراسات جدوى المشاريع، حيث تكفي البرامج المرافقة بالدراسة التقنية والاقتصادية اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المقاول، وهو ما يؤدي في غالب الأحيان إل غلق المؤسسات فور انطلاقها لعدم جدوى الفكرة أو تشبع السوق المحلية من المشاريع؛
- ✓ -عدم وجود معايير خاصة لتقييم الخصائص المقاولاتية لدى المقاول، حيث تكفي اللجنة بملاحظة قدرة المقاول المحتمل على الدفاع عن مشروعه فقط.
- ✓ -لا توجد إجراءات محددة لتقييم أداء المرافقين، حيث يعتمد المسؤولين على عدد الملفات المعالجة شهريا، بينما يعتبر هذا المعيار كميا لا يعكس جودة الدعم المقدم.
- ✓ ارتباط التمويل المصغر في الجزائر بالبنوك العمومية، وهذا الأخيرة لا تولي الاهتمام الكافي للتمويل المصغر نظرا لتركيز خبراتها على الأنشطة الأخرى (المعتادة عليها)
- ✓ غياب البنوك الخاصة التي تشجع التنافس في مجال القروض المصغرة، مما يلغي عنصر التحفيز لمنح مثل هذ القروض .
- ✓ -تعقد وغموض النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة للعملية (كثرة التعديلات)
- ✓ مركزية صنع القرار في هذ الهيئات وهذا يمكن أن يؤدي إلى عدم استغلال العديد من الخصائص التنموية المحلية، لأن هذ الإستراتيجية لا تأخذ بعين الاعتبار الخصائص التنموية لبعض المناطق؛ ضعف عمليات التحسيس و الإعلام.
- ✓ -من المستحيل من الناحية التقنية للهيئات المالية تلبية كل الطلب على القروض المصغرة و إرضاء كل الجمهور، فنوعية

الأنشطة التي يمكن تمويلها بالقروض المصغرة ليست دائما مرغوبة









الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتور علوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2111، 2115، ص(11)

هاملي عبد القادر ، حوحو مصطفى، محددات توجه الشباب الجامعي نحو النشاط المقاولاتي، دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي، مجلة إقتصاديات المال والأعمال JFBE العدد الثامن، ديسمبر 2116، ص(25)

2011 بشير ابراهيم، دور الاختيارات الاتصالية للمقاول في تجسيد الأفكار الإبداعية دراسة مقارنة للمقاولين الشباب بالجزائر ANSEJ و معهد IFE جزر موريس مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير ماجستير اتصال ص، ص(13، 16)

نوي طه حسين وآخرون عرض تجارب دولية في التعليم المقاولاتي ملتقى وطني حول دور المقاولاتية في تحفيز

الاستثمار المحلي في ظل التحديات ال ارهنة- المناطق الجنوبية نموذجا يوم 11 أبريل 2016 مركز الجامعي تندوف: بالتنسيق مع دار المقاولاتية تندوف، ص ، ص(5، 6)

فضيلة بوطورة، أهمية ودور دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية في نشر الثقافة المقاولاتية دراسة حالة دار

المقاولاتية بجامعة تبسة مداخل بالملتقى الوطني الجامعة المقاولاتية التعليم المقاولاتي والابتكار جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر

www.investdz.com/2019/07/fgar.html

زينت أسماء، مكانة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تشجيع الاستثمار في الجزائر باستخدام التحفيزات الجبائية مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة العدد 77 ، 2118 ص ، 115)

ديوان مؤسسات الشباب لولاية غرداية ديوان مؤسسات الشباب لولاية غرداية

WWW.odejghardaia.dz.INDEX/PHP

الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

dim-msila.dz

(مطبوعة بعنوان: محاضرات في مقياس المقاولاتية كلية العلوم الإقتصادية والتجارية جامعة البليدة)

: الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتور علوم في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية جامعة محمد خيضر بسكرة ص 115، 118)

حبيبة أبو حفصا التعلم المقاولاتي.... طريق لنشر الفكر المقاولاتي Entrepreneurial learning a way

spread the entrepreneurial thought to مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال المجلد 12 العدد

11 - ديسمبر 2015 ص11)

نوي طه حسين عرض تجارب دولية في التعليم المقاولات ملثى وطنى حول دور المقاولاتية في تحفيز الاستثمار المحلي في ظل التحديات الراهنة المناطق الجنوبية نموذجا 2118 المركز الجامعي تندوف

هاملي عبد القادر حوحو مصطفى، محددات توجه الشباب الجامعي نحو النشاط المقاولاتي عينة على ميدانية دراسة- الجامعي الشبابمجلة اقتصاديات و الاعمال 2116

محمد الأمين شحمة سماعيل خلالية المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشاريع المصغرة والمتوسطة دراسة حالة ولاية عين الدفلى مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص: إدارة أعمال 2115، 2116، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

خليل محمد خليل عطية، دراسات الجدوى الاقتصادية، كلية التجارة جامعة أسيوط

أيمن علي إدارة المشروعات الصغيرة مدخل مقارنة الدار الجامعية دار نشر الثقافة، الابراهيمية 2113

بدرابي سفيان ثقافة المقاوله لدى الشباب الجزائري المقاول دكتور ار غلم اجتماع التنمية البشرية جامعة تلمسان

.(2115، 2111).

عماد محمد عبد العزيز، حسن حسين أحمد، إدارة المشروعات ،أكاد